# إستراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية في الجزائر بين محدودية الإمكانيات وعقبة التحديات

# The strategy of shifting towards the electronic municipality system in Algeria between limited capabilities and obstacle challenges

**يعيش تمام شوقي[1]، بهلول سمية[2]**

[1]جامعة محمد خيضر -بسكرة، chaouki.yaichtemem@univ-biskra.dz

[2]جامعة فرحات عباس -سطيف، soumia.bahloul@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/26تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/06/09

**ملخص:**

أصبح تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى قطاعات الخدمات العامة والخاصة يشكل ثورة خدماتية ويمثل توجها حتميا لا غنى عنه في عصر التكنولوجيا ورقمنة كافة مجالات الحياة، وترتب عنها تطوير وعصرنة العديد من القطاعات العامة والخاصة على حد سواء، ولما كانت الجماعات الإقليمية من أهم الهيئات الإدارية في الدولة باعتبارها همزة الوصل بين الحكومة والمواطن على المستوى المحلي والمسؤول الأول عن تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين فإن الاهتمام بها وبتطويرها وعصرنة خدماتها أصبح من أولويات الحكومة الجزائرية، التي سعت إلى تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية برسم مشاريع وبرامج حكومية على رأسها مشروع "البلدية الالكترونية" والتي حرصت الدولة على أن تسخر لها كافة الإمكانيات المادية، التقنية والعلمية في سبيل ضمان تجسيدها على أرض الواقع من جهة، وتأديتها لمهامها وفق المنهج المرسوم لها بصورة تضمن الوصول إلى خدمات محلية ذات مستوى عصري ومتطور من جهة أخرى

**كلمات مفتاحية:**الادارة الالكترونية، البلدية الالكترونية، الرقمنة، العصرنة، الوثائق الإلكترونية البيومترية.

**Abstract:**

*The application of E-Administration, at the level of public and private services sectors has become a service revolution. And represents an inevitable and indispensable trend in the age of technology and the digitalization, and it has resulted in the development and modernization of many public and private sectors. And since the Local communities are among the most important administrative bodies in the state, as they are the link between the government and the citizen at the local level and are primarily responsible for providing administrative services to citizens, taking care of them, developing them and modernizing their services has become one of the priorities of the Algerian*

*government. Which sought to implement E-administration at the level of local communities, by drawing governmental projects and programs on top of which is the "electronic municipality" project.*

*for which the state was keen to harness all material, technical and scientific capabilities in order to ensure its realization on the one hand, It performs its tasks according to the approach set for it in a way that ensures access to modern and advanced local services on the other hand.*

***Key Words:*** *Electronic administration, electronic municipality, digitization, modernization, and biometric electronic documents.*

**المؤلف المرسل**: يعيش تمام شوقي، **chaouki.yaichtemem@univ-biskra.dz**

**مقدمة:**

مع اتساع مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبروز دور الإدارة الالكترونية كمدخل للإصلاح الإداري وزيادة استخدامها من طرف الدول والحكومات بهدف تطوير وعصرنة مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية زاد الاهتمام بالبلدية في صورتها التقليدية وظهرت الضرورة الملحة لإدراجها ضمن خطط الإصلاح والتطوير الإداري.

إن البلدية الالكترونية كمشروع فرضت نفسها كضرورة أكثر من كونها خيارا دفع الجهات المسؤولة عن برامج الإصلاح والتطوير الإداري إلى العمل على وضعها على رأس قائمة هذه البرامج والخطط لما أثبتته أنظمة التعامل الالكتروني من دور فعال وإيجابي في القضاء على المشاكل الإدارية التقليدية الأمر الذي جعل البلدية الالكترونية تتحول من مجرد مشروع إلى واقع تعمل الحكومات على تحقيقه وضمان نجاحه.

يعتبر مشروع البلدية الالكترونية من أكثر المشاريع التي أثبتت نجاعاتها على مستوى الدول التي حققت تقدما في مجال التحول الالكتروني والانتقال من الصور التقليدية في تقديم الخدمات والقيام بالمعاملات الإدارية الأمر الذي زاد من أهميتها ورسخ مبادئها وجعلها تدخل ضمن المشاريع الكبرى التي تضعها الدول والحكومات لتطبيق نظامي الإدارة والحكومة الالكترونية، وهو الأمر الذي سارت وفقه الجزائر منذ وضع استراتيجية الجزائر الالكترونية والتي ضمت ضمن مشاريعها الكبرى لتطبيق النظام الالكتروني مشروع البلدية الالكترونية، والتي أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ الإفصاح عن

المشروع على عاتقها مسؤولية العمل على إنجاح هذا المشروع وجنّدت في سبيل ذلك كافة السبل والوسائل الممكنة والتي كانت بداياتها بالعمل على ضمان أدنى الخدمات التي تقدمها الإدارة البلدية في صورة الكترونية معربة عن عزمها للمضي قدما في إنجاح المشروع بكافة السبل والوسائل والعمل على الوصول إلى خدمات بلدية الكترونية يتم تقديمها عن طريق الشباك الالكتروني والذي سيختزل على المواطن والإدارة الكثير من الإشكالات التي يعاني منها الطرفان في إطار البلدية التقليدية.

كما أن رقمنة قطاع الجماعات الإقليمية وعلى رأسها البلدية أصبح يشكل أهم مشاريع التحول الإلكتروني التي ستسمح بعصرنة المرفق العام المحلي عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، وحفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها وتقليص آجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن.

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن التحول نحو البلدية الإلكترونية هو مشروع متكامل يحتاج إلى توافر قاعدة متينة وصلبة ويحتاج إلى تظافر العديد من الجهود الوطنية والمحلية التي يفترض أن تسير وفق برنامج ومشروع واضح ودقيق فإننا سننطلق في هذه الورقة البحثية من إشكالية رئيسية مفادها: **هل ساهمت الأطر التنظيمية والاجرائية المطبقة بخصوص تفعيل وتعميم نظام الادارة الالكترونية في الوصول لتجسيد نظام حقيقي لبلدية الكترونية متحررة من مظاهر البلدية النمطية والتقليدية؟ ، ثم ما هي البدائل التي يمكن أن تعزز في تكريس بلديات الكترونية تستجيب للتطورات المرتبطة بالمعايير العالمية لعصرنة القطاعات المحلية؟**

## 1. الاطار المفاهيمي للبلدية الالكترونية

قبل التوصل إلى صياغة تعريف منضبط للبلدية الإلكترونية من المهم أن نتعرض في البداية لضبط تعريف الإدارة الالكترونية في حد ذاتها حيث يعتبر البنك الدولي من السباقين في وضع تعريف للإدارة الإلكترونية حيث يذهب إلى القول بأنها: "مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة(البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2021)

وذهب البعض إلى تعريفها بأنها: "استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارة الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة(الفلكاوي، 2002، صفحة 50)

وهناك من عرفها بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الاتصال من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة"(سمير، 2009، صفحة 43)

وفي تعريف آخر: "يقصد بالإدارة الإلكترونية تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة تلبي متطلبات جامدة وتعتمد أساسا على عمال المعرفة(الصيرفي، بدون سنة ، صفحة 13)

في حين عرفها البعض انطلاقا من طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية تقديمها، فكان تعريفهم بأنها: "إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، دون أن يضطر العملاء إلى الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترتب عن ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقة"(باكير،، 2006)كما أنها "القدرة على توفير الخدمات للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر الانترنت بسرعة ودقة وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على الشبكة بغرض تعزيز الوصول للحصول على المعلومات وتوصيل الخدمات للمواطنين والهيئات من خلال جعل التفاعل أكثر وسهولة وكفاءة"(حسن، 2012، صفحة 80)

وما يسجل على مختلف التعاريف أنها وبالرغم من تركيز كل منها على زاوية مختلفة فمنها من ركز على الجانب العضوي ومنها من ركز على الجانب الوظيفي إلا أنها ساهمت في تحديد الإطار العام لهذا المفهوم والذي من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الإدارة الالكترونية هي **"النسخة المحدثة والمتطورة من الإدارة العمومية التقليدية وتقوم الإدارة الالكترونية على مجموع الوظائف الإدارية التقليدية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة واتصال ورقابة يتم انجاز كافة هذه الوظائف بصورة رقمية الكترونية تقوم بالدرجة الأولى على تقديم الخدمات للمرتفقين عن طريق الانترنت بشكل يساهم في تطوير وتسريع**

**وتيرة الخدمات المقدمة وزيادة كفاءتها وجودتها بعيدا عن المعاملات الورقية التقليدية التي تضطر المواطن الى الانتقال الى مقر الإدارة ومواجهة مشاكل البيروقراطية ورداءة تقديم الخدمات"**(سمية، 2017، صفحة 738)

ويبدو أن مفهوم الادارة الالكترونية يتناسب مع الخدمة العمومية ويندرج في سياق التحولات والتطورات التي تشهدها ، لهذا يكون من الملائم مقاربتها مع نظام البلديات بغرض الانتقال من صورتها النمطية إلى الصورة الحديثة والرقمية.

إذ وبالنظرلاتساع مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثورة الرقمية التي رتبها هذا الاتساع وما نجم عنه من تغير شامل في المفاهيم التقليدية خاصة منها ذات الصلة بالمجال الإداري الذي شهد تطورا كبيرا مع تطور نظام الإدارة الالكترونية ومختلف التعاملات الحديثة التي ارتبطت بها، ولما كانت البلدية المسؤول الأول عن تلبية حاجات المواطنين الإدارية وتقديم الخدمات العمومية فإن تطبيق نظام الإدارة الالكترونية أدى إلى تغير جذري في مفهوم البلدية بصورتها التقليدية التي تعمل وفق نظام الإدارة الورقية وبرزت على الساحة الدولية مفهوم جديد تحت مسمى البلدية الالكترونية هذه الأخيرة التي احتلت ساحة الدراسات القانونية في الآونة الأخيرة وأصبح البحث في مختلف زواياها المفاهيمية والتنظيمية محل اهتمام فقهاء وباحثي القانون.

إن مفهوم البلدية الالكترونية أثار الكثير من نقاط الاستفهام خاصة في المجال المتعلق بالجانب التنظيمي لهذا المفهوم الجديد وانقسم في إطار دراسته الفقهاء والباحثون إلى قسمين ما بين قسم يذهب إلى القول بأن البلدية الالكترونية هي نفسها البلدية في صورتها التقليدية من حيث إطارها المفاهيمي الهيكلي والتنظيمي والخدماتي وأن وجه الاختلاف الوحيد بين البلدية في صورتها التقليدية وصورتها الالكترونية يكمن في طريقة تقديم الخدمات بحيث أن هذه الأخيرة أصبحت تتخذ الصورة الالكترونية بعد أن كانت تقدم في صورة ورقية سابقا، في حين ذهب جانب آخر إلى القول بأن البلدية في صورتها التقليدية تختلف تماما عن صورتها الالكترونية وأن هذه الأخيرة تقوم على أسس وقواعد حديثة سواء من حيث التنظيم أو من حيث تقديم الخدمات.

وسنوضح من خلال هذا المبحث مفهوم البلدية الالكترونية وذلك من خلال ضبط تعريفها (المطلب الأول) ومن ثم بيان مختلف أهدافه

### 1.2. ضبط مدلول البلدية الالكترونية:

إن حداثة مفهوم البلدية الالكترونية وغموضه جعل من وضع تعريف واضح لها أمرا معقدا نوعا ما خاصة مع الغياب التام لأي تعريف تشريعي سواء على المستوى الدولي أو على مستوى التشريعات المحلية من جهة وعدم وضوح أسسها وعناصرها بصورة تامة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي جعل المحاولات الفقهية في هذا المجال محتشمة وقليلة، بحيث ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن البلدية الالكترونية هي **"نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية مثل الانترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية"**(بهلول، 2017)

وتم تعريفها بأنها **"المنصة المتكاملة التي يتم من خلالها تأسيس الشبكات الإدارية والاجتماعية حيث يتم توفير إمكانية اتصال المواطنين مع البلدية التي ينتمون إليها من خلال قنوات مختلفة وبالتالي توفير إمكانية اتخاذ القرارات الأفضل عن طريق مديري البلديات في الوقت الحقيقي"**.(نظام التشغيل الآلي للمدن الذكية التركية ، 2016)

وتشكل البلدية الالكترونية في إطار برامج الإدارة والحكومة الالكترونية أحد أهم الحلول الفعالة للقضاء على المشاكل التي أصبحت تواجه الإدارات البلدية التقليدية والحل الأمثل للقضاء على الفساد الإداري والعمل على منع انتشاره وتوغله، هذا إلى جانب أن مقتضيات الإصلاح الإداري أصبحت في ظل تزايد استخدامات تكنولوجيات الاعلام والاتصال تفرض الالتزام بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وإتاحة جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وأجهزة الرقابة المختلفة وليس فقط الاستجابة لطلباتهم والاضطلاع بتقديم الخدمات لهم، وانطلاقا من التعاريف أعلاه ومن خصائص الإدارة الالكترونية وأهدافها التي كنا قد تعرضنا لها في جزئيات سابقة من الأطروحة إلى جانب جملة الفوائد التي تترتب عن تطبيق نظام البلدية الالكترونية(موفق، 2015، صفحة 177)

والتي لا تختلف في مضمونها عن الفوائد المسطرة للإدارة الالكترونية يمكن حصر أهم مقومات البلدية الالكترونية في:

**أ–الفعالية الداخلية للبلديات:** حيث أن البلديات لا تستطيع تقديم خدمات ممتازة للمواطنين إذا كانت وظائفها الإدارية الداخلية لا تعمل بشكل سليم، ولذلك يجب العمل على دراسة الإجراءات الداخلية ومحاولة تبسيطها بشكل لا يتعارض مع مفاهيم الرقابة والمسؤولية.(موفق، 2015، صفحة 178)

**ب–تطوير الهيكليات:** وذلك لكون معظم البلديات في الجزائر تمارس أعمالها عبر مجموعة أقسام داخلية تم تصميم هيكلها وفقا لمتطلبات وإمكانيات القرن الماضي الذي لا يتوافق مع التوجه التكنولوجي وعلى اعتبار أن التغيرات الجذرية في مجال تقديم الخدمات البلدية يجب أن يوازيها في المقابل تغيرات جذرية على مستوى الهيكلية الإدارية للبلديات التقليدية حتى تتخذ الصورة الالكترونية هيكلا وتنظيما.(موفق، 2015، صفحة 179)

**ج–الخدمات البلدية الالكترونية:** تعتبر البلدية الالكترونية أهم صور تطبيق الإدارة الالكترونية لتخفيف العبء على المواطن وهو الأمر الذي يستوجب لوضع أسسها أن يتم العمل على دراسة إطار خدماتي الكتروني للبلديات المحلية لتحويل صور خدمات إلى صورة الكترونية تتم عن طريق الانترنت وذلك عن طريق فتح مجال التعامل مع كافة الهيئات والمؤسسات المحلية للتعاون في هذا المجال وتقليل أعباء الانتقال من مؤسسة إلى أخرى على المواطنين، وعلى صعيد آخر تطوير خدمة علاقات المواطنين مع البلدية من أجل متابعة شكاويهم وتلبية حاجاتهم الكترونيا.(موفق، 2015، صفحة 179)

### 1.2. أهداف البلدية الالكترونية

يأتي على رأس قائمة أهداف البلدية الالكترونية الانتقال بطريقة تقديم الخدمات الإدارية من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الالكترونية، وذلك من خلال منصات خدماتية على الانترنت ووسائل الاتصال بهدف تخفيض تكلفة الخدمات الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى أي أنها تسعى بالدرجة الأولى وإلى جانب الأهداف العامة المسطرة لتطبيق الإدارة الالكترونية إلى توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى اعتبار أن البلدية عادة ما تكون أقرب للمواطن والأدرى باحتياجاته الخدماتية فإن الانتقال إلى نظام البلدية الالكترونية يسعى إلى خلق بيئة تواصل ومشاركة للأفكار

والطموحات مع المواطنين من خلال بناء شبكات الكترونية ومنتديات ومواقع توظيف محلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة واستخدامات الانترنت.(فخري،، 2016)

وما يجب الإشارة إليه هنا أن تحقيق الأهداف المرسومة للانتقال إلى نظام البلدية الالكترونية يستوجب كبداية وضع قاعدة صلبة واتخاذ العديد من التدابير الخاصة بالقطاعات ذات الصلة بقطاع الداخلية والجماعات الإقليمية وذلك بتكليفها بالقيام بجميع التدابير التي تساهم في تحسين الخدمات الالكترونية في هذه القطاعات بما يتوافق وإجراءات الانتقال إلى نظام البلدية الإلكترونية ويتجسد ذلك خصوصا في:

**أولا–التدابير الخاصة بإعداد محتوى مخطط العمل:** فيجب على كل هيئة محلية أن تتخذ جميع الإجراءات الخاصة لإعداد محتوى خاص بهياكلها مع تحديد جميع المحاور والتعليمات وتدابير الإصلاح التي يتم إنجازها عن طريق ملئ النموذج المحدد في التعليمية والمتضمن الإجابة على بعض الأسئلة التي من خلالها يتم تقييم عمل الهيئات المحلية.(فهيمة، 2018، صفحة 188)

**ثانيا–التدابير الخاصة بالمصادقة على مخطط العمل:** بعد إعداد مخطط العمل من طرف جميع الهيئات المحلية يتم إرساله إلى الدائرة الوزارية المعنية والتي تقوم بإرساله إلى الوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، ليتم بعدها تشكيل لجنة خاصة بين الوزارة المعنية بذات القطاع والوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية والتي تتولى صلاحية المصادقة على مخطط العمل بموجب محضر اجتماع ممضي من طرف الهيئات المعنية.(فهيمة، 2018، صفحة 189)

**ثالثا–التدابير الخاصة بمتابعة وتقييم مدى تنفيذ مخطط العمل:** وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة النهائية التي يتم من خلالها تقييم مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لإصلاح الخدمة العمومية وتدارك الصعوبات والنقائص التي تحول دون ذلك، حيث ينبغي على كل دائرة وزارية ضمان المتابعة والتقييم المستمر لمدى تنفيذ مخطط عمل كل هيئة.(فهيمة، 2018، صفحة نفسها)

## 2. آليات وخدمات البلدية الالكترونية

على اعتبار أن عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن تشكل كبرى الورشات التي باشرت الدولة في إنجازها، اتخذت السلطات العمومية جملة من العوائق التي من شأنها السماح بتسهيل

أمور المواطنين ورفع عوائق البيروقراطية من أجل تقليص الشرخ المسجل بين الإدارة والمواطن، شرعت الهيئات المسؤولة في وضع العديد من الآليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي من خلال جملة من البرامج والتطبيقات التي تم بموجبها اطلاق عملية تجريبية لمشروع البلدية الالكترونية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، وذلك قبل تعميمها تدريجيا على كامل التراب الوطني، كما وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة يوم 14 مارس 2011 والتي ترتكز أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وستسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط، على مستوى **الشباك الالكتروني** وهي تقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية.

وتعتبر هذه الإجراءات بمثابة ميلاد لخدمات البلدية الالكترونية في الجزائر والتي سبقتها وتبعتها العديد من الإجراءات الإصلاحية على المستوى القانوني، الإداري والتقني في سبيل إنجاح هذا الهدف وشهدت بذلك أغلب قوانين الحالة المدنية والخدمات الإدارية البلدية ثورة إصلاحات قانونية سعى من خلالها المشرع إلى تكييف كافة الخدمات والوثائق التي تقدمها الإدارة البلدية للمواطن مع التحول التكنولوجي وتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، وتم في هذا الإطار بذل برامج إصلاحية شاملة مست أغلب هياكل الإدارات البلدية وبذل العديد من البرامج التكوينية لصالح الموظفين الإداريين التابعين لقطاع الداخلية والجماعات المحلية في المجال الالكتروني لتكييف خبراتهم وتأهيلهم للتعامل عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسنبين في هذا الجزء الوثائق والإجراءات الإدارية المستحدثة في إطار خدمات البلدية الالكترونية بالحديث عن الحالة المدنيةثم التطرق إلى جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة البيومتريين الالكترونيين

### 3 . 1 الآليات المستحدثة على مستوى الحالة المدنية:

شكلت وثائق الحالة المدنية محور اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار برنامجها لتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، وذلك على اعتبار قسم الحالة المدنية من أكثر الأقسام تداولا من طرف المواطنين ويشهد يوميا الكثير من المعاملات الأمر الذي جعل العمل على تطوير كافة الخدمات التي يقدمها القسم وعصرنة وثائق الحالة المدنية من أكثر المجالات التي شهدت اهتماما خاصا سواء من ناحية ضبط واستحداث نصوص قانونية تشريعية وتنظيمية أو من ناحية تحديث هيكل

البلدية والشبابيك المسؤولة عن تقديم وثائق الحالة المدنية وتحويلها من الصورة الورقية إلى الصورة الالكترونية وقد تم في هذا المجال:

**أولا–إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد:** في إطار تطبيق استراتيجية **"المواطن الالكتروني"** قام المشرع الجزائري وفي أولى خطوات تجسيد نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بإحداث **رقم تعريفي وحيد** والذي يعتبر بمثابة بصمة الكترونية يستحيل تكرارها بين شخصين ويتم منحه للأشخاص الطبيعيين من جنسية جزائرية، وللرعايا الأجانب المولودين في الجزائر والقاطنين بها بصفة منتظمة، وقد نص المشرع أن يتم تسجيل هذا الرقم التعريفي الوحيد على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل والسفر للمواطنين الجزائريين، وعن مواصفات هذا الرقم فقد نص المشرع أنه يتشكل من ثمانية عشر (18) رقما يوافق بيانات الحالة المدنية للأشخاص الطبيعيين، وتتكون تركيبته من:(المواد من 02 إلى 04 من المرسوم التنفيذي رقم 10/210، 2010)

- ✓ موقعين اثنين (02) يتضمنان: الجنس، الإشارة إلى العقد، الازدياد في الجزائر أو في الخارج، اكتساب الجنسية الجزائري.
- ✓ ثلاثة (03) مواقع مخصصة للأرقام الثلاثة (03) الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات.
- ✓ أربعة (04) مواقع مخصصة لرقم عقد الميلاد.
- ✓ موقعين (02) مخصصين للرقم التسلسلي للسجلات في السنة.
- ✓ موقعين (02) يمثلان مفتاح الرقابة.

وقد ذهب المشرع إلى أن الرقم التعريفي الوحيد سيتم استعماله من طرف المؤسسات والإدارات والهيئات والتي تبنت أرقاما تعريفية أخرى في إجراءاتها، ويعتبر هذا الإجراء خطوة جد هامة وإيجابية في مسار عصرنة وتطوير الوثائق الإدارية والذي من شأنه تخفيف العديد من الإجراءات الإدارية على المواطنين، لكونه منح لكل مواطن رقما مميزا يغنيه في حال تعميم العمل به من الكثير من الإجراءات التي كان يضطر لمواجهتها في سبيل استخراج وثائقه الإدارية.

**ثانيا–تحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية:** من أهم الأسس التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية أنها تعمل على الحد من الوثائق الورقية وتقليص عدد الوثائق التي يحتاجها المواطن في سبيل استكمال كافة اجراءاته الإدارية، بل إن التطبيق الشامل للإدارة الالكترونية يجعل المواطن يستغني عن كافة الوثائق الإدارية

ويستبدلها ببطاقة واحدة يستعملها في كافة معاملاته الإدارية، من هذا المنطلق كانت منهجية وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار تطبيق الإدارة الالكترونية واضحة في مجال تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطنين وهو الأمر الذي تجسد في العمل على تحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية والتي كانت كثيرة ومتعددة وتستهلك الكثير من الوقت في سبيل استخراجها بل انها كانت في غالب الأحيان موزعة على العديد من الشبابيك، وهو الأمر الذي جعل المواطن الجزائري يعاني ولسنوات عدة في سبيل استخراجه لهذه الوثائق، والذي كان ومن جهة أخرى كثيرا ما يصطدم بحجة عدم وجود نماذج على مستوى الشبابيك الأمر الذي يجعل الموظف يطلب من المواطن في حالات كثيرة العودة حين توافر النماذج وهو الأمر الذي تسبب في خلق الكثير من التذمر وسط المواطنين وأصبح يشكل هاجسا لطالبي الوثائق الإدارية، وفي إطار العمل على الحد من هذا الإشكال قامت الوزارة وكخطوة أولى بتحديد قائمة مطبوعات الحالة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي211/10 الذي حدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية في تسعة (29) وثيقة (المرسوم التنفيذي 10-211، 2010)بعد أن كانت محددة بستة وثلاثين وثيقة (36)(الرسمية، المرسوم رقم 72-143، 1972)ونص ضمن نفس المرسوم أن تحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية.

ونص ضمن نفس المرسوم أن تحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية(المرسوم التنفيذي 10-211، 2010)وقد تبع هذا التحديد لقائمة وثائق الحالة المدنية تعديل آخر سنة 2014(المرسوم التنفيذي 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014، 2014)

تم من خلاله تحديد قائمة وثائق الحالة المدنية في اثنا عشر وثيقة تستعمل في البلديات والمصالح القنصلية، وتم النص على وثيقتين يتم استعمالهما ما بين المصالح وقد تم بيان ذلك في الملحق المرفق بالمرسوم التنفيذي وذلك في إطار التوجه نحو التخلي التام عن وثائق الحالة المدنية فور إرساء تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية.

**ثالثا–السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:** شهدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية حركات إصلاح واسعة وجد هامة في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية والتوجه نحو إرساء مبادئ البلدية الالكترونية بداية من سنة 2014 والتي تم خلالها تحقيق العديد من الإنجازات الهامة والمشاريع الواعدة أهمها استحداث **السجل**

**الوطني الآلي للحالة المدنية** والذي تم من خلاله ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية بهذا السجل، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 25 مكرر من القانون 14-08(القانون 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970، 2014)التي جاء فيها "**يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية**"، وقد مكن هذا السجل من:

- ✓ تمكين المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية التي تم تعديل مواصفاتها التقنية(القرار الممضي في 29 ديسمبر 2014، 2014)بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
- ✓ تمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص خ12 مباشرة عبر الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

وتدعيما لإرساء السجل الوطني للحالة المدنية كمرجع لاستخراج كافة الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية قام المشرع وفي إجراء لاحق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوافرة ضمن السجل الآلي حيث نص أنه "**في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة الالكترونية يتم إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية**"(المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015، 2015)

وألزم بذلك كافة الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات الإقليمية المرتبطة بالسجل الآلي للحالة المدنية، في إطار الإجراءات الإدارية ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل، وهو الأمر الذي أرسى اسسه الانتقال إلى إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية وذلك بعد سن قانون التصديق الالكتروني وبذلك أخذت تم إرساء مبدأ أساسي من مبادئ البلدية والإدارة الالكترونية ألا وهو مبدأ التعامل الالكتروني عن طريق الوثائق الالكترونية.(المرسوم التنفيذي 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، 2015)

ويعتبر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم الإجراءات التي انتهجتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار مسعاها لتطبيق نظام الإدارة الالكترونية وعصرنة وتطوير كافة الخدمات الإدارية

المحلية المقدمة من طرف الجماعات الإقليمية واداراتها العمومية ففي تعليمة وزارية لوزير الداخلية والجماعات المحلية أكد السيد الوزير أنه في إطار تجسيد برنامج عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بتخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية ونظرا لما يعانيه المواطنون من مشاكل وأعباء التنقل لمكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم على أساس السجلات، فإنه تبين أنه من الضروري للوزارة المسؤولة وكافة الجماعات الإقليمية والإدارات العمومية التابعة لها إنشاء السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، وقد تم اعتماد هذه العملية كأحد الأولويات المعنية بالعصرنة، لكونها ترمي إلى تجسيد:(المحلية، 2014)

- ✓ التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- ✓ ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات وربطها بالألياف البصرية في مقر البلديات.
- ✓ إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الآلي.
- ✓ المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج الشهادات التي تخصهم على أساس السجلات المدنية الممسوكة على مستوى مقر البلديات وما يترتب لهم عن ذلك من نتائج سلبية مالية ومادية.

وبناء علىهذه المعطيات أعلاه رخصت الوزارة بداية من 15 فيفري 2014 لجميع ضباط الحالة المدنية على مستوى جميع البلديات والملاحق الإدارية المتواجدة على مستوى التراب الوطني بإعداد وإمضاء وتسليم شهادات الميلاد بالاعتماد وفقط على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وهو الأمر الذي يجعل المواطن غير مجبر مستقبلا على التنقل لمكان ميلاده لتحقيق طلبه.(المحلية، 2014)

### 3 .2بطاقة التعريف، جواز السفر ورخصة السياقةالبيومتريين الالكترونيين

تعتبر كل من بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين من أهم مظاهر تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية وقد ساهم نقل كل من بطاقة التعريف وجواز السفر من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل البيومتري الالكتروني في تخفيف الكثير من الإجراءات الإدارية

البيروقراطية التي كان يعانيها المواطن في سبيل استخراجهما على اعتبار أن هاتين الوثيقتين من أكثر الوثائق طلبا واستخداما من طرف المواطن، وقد شهدت الساحة القانونية العديد من النصوص القانونية والتنظيمية الهامة في هذا المجال منذ إطلاق مشروع الجزائر الالكترونية وتوجه وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية نحو استحداث الكثير من الإجراءات الإدارية ذات الطبيعة الالكترونية.

**أولا–بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية:** لقد كان إطلاق بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية متأخرا نوعا ما بعد أن ظل مشروعا حبيس الأوراق لأكثر من ثمانية (08) سنوات من اعتماد مشروع الجزائر الالكترونية، وتحمل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية رقم التعريف الوطني الوحيد الذي تم انتهاجه في إطار عصرنة مصالح الحالة المدنية.

بطاقة التعريف هي عبارة عن وثيقة هوية فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم 67-126 وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، تحدد صلاحيتها بعشر سنوات (10) للأشخاص البالغين وخمس (05) سنوات للأشخاص الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة وتكون من نوع بيومتري الكتروني، ويتم تسليمها مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحب البطاقة أو وليه الشرعي ويستعمل من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية.(المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل 2017، 2017)

**ثانيا–جواز السفر البيومتري الالكتروني:** يشكل جواز السفر سند السفر الفردي يمنح للمواطن بدون شرط السن مال لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره، ويثبت جواز السفر هوية وجنسية حامله ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة إليه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.(المادة السادسة من القانون 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 ،، 2014)

إن جواز السفر وللأهمية التي يحتلها بالنسبة للمواطن فقد حظي باهتمام كبير من طرف الحكومة وكان من بين الوثائق التي ت الحكومة بتحويلها من الصيغة الورقية التقليدية إلى الصيغة البيومترية الالكترونية مع بدايات تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية وبرامجها المسطرة بالنسبة للجماعات المحلية ونص المشرع أنه "يجب على كل مواطن يسافر إلى الخارج أن يكون حاملا لأحد سندات السفر الآتية:

- ✓ جواز السفر.
- ✓ جواز سفر دبلوماسي.

- ✓ جواز سفر المصلحة.

وأكد أن جوازات السفر هذه يجب أن تكون من نوع بيومتري الكتروني و/أو قابل للقراءة بالآلة، والذي حدد القانون صلاحيته بعشر (10) سنوات وخمسة (05) سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19) سنة، ولا يمكن تمديدها.

وعن المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني فقد نص المشرع أنه يضم شريحة الكترونية من دون صلة، تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته، علاوة على تحديد دقيق لشكله وعدد أوراقه وصيغتها وجميع الشروط التقنية المتعلقة بها.(قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011، 2012)

وتتم إجراءات طلب كل من بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين عن طريق ملأ استمارات متوفرة على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وإيداع طلب ومتابعة مراحل معالجته، وتسهيلا للمواطن وتخفيفا للإجراءات الإدارية التي يتوجب عليه سلكها فقد طرحت الوزارة خدمة يتمكن من خلالها المواطنون الحائزون على جواز السفر البيومتري من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية دون التنقل إلى المصالح الإدارية على مستوى البلديات التي يتواجدون فيها ويتم الاستفادة من هذه الخدمة وفق إجراءات محددة تتمثل في:

- ✓ أن يكون للمواطن جوزا سفر بيومتري.
- ✓ يتم من خلال هذا الاجراء طبع نفس المعلومات المتواجدة على جواز السفر على بطاقة التعريف البيومترية.
- ✓ يجب تحديد عنوان الإقامة الحالي للمواطن.
- ✓ يجب على المواطن لاستكمال الاجراء أن يدخل رقم هاتفه المحمول وذلك ليتمكن من تلقي رسالة نصية قصيرة تعلمه عن تاريخ ومكان استلام بطاقة التعريف محل الطلب.

ويتم الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق ادخال الرقم التعريفي الوطني ورقم جواز السفر البيومتري لمعاينته وتأكيد لقبه واسمه وعنوانه على مستوى نافذة الكترونية متاحة عبر الموقع الالكتروني الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفق النموذج التالي:

وعن ملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، فقد نص المشرع أن الطلب يتم عن طريق استمارة طلب كانت في بداية اعتماد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين تستلم على مستوى الإدارة أثناء تقديم المواطن لطلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر أو بمناسبة تجديدهما، وتتوفر الاستمارة على مجموعة من المعلومات الإدارية المحددة، والتي تم لاحقا ومع عصرنة أغلب الإجراءات الإدارية توفيرها على الموقع الرسمي المستحدث من طرف وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية لغرض طلب الجواز وبطاقة التعريف وتكون مرفقة بـ:(المادة الثامنة (08) من القرار المؤرخ في 25 ماي 2011، 2011)

- ✓ مستخرج خاص من عقود شهادة الميلاد رقم خ12 يسلم في مطبوع خاص.
- ✓ شهادة الجنسية في حالة تقديم الطلب لأول مرة.
- ✓ جواز السفر المنتهي الصلاحية مرفق بشهادة ميلاد الأب أو الأم وإن تعذر شهادة وفاة أحدهما في حالة تقديم طلب التجديد.
- ✓ شهادة الإقامة يقل تاريخ إصدارها عن ستة (06) أشهر.
- ✓ شهادة عمل أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة أو الأبناء المتمدرسين.
- ✓ أربع (04) صور شمسية للهوية البيومترية وبدون إطار ذات خلفية موحدة وبيضاء حديثة ومتماثلة.
- ✓ قسيمة جبائية أو طابع جبائي بمبلغ يناسب نوع الوثيقة المطلوبة.
- ✓ نسخة من بطاقة فصيلة الدم.

وقد تم مؤخرا في إطار مواصلة رقمنة المصالح الإدارية للجماعات الإقليمية وقصد الاستجابة السريعة للاحتياجات المتزايدة للمواطنين من مستخرج عقد الميلاد الخاص (خ12) المشترط لإصدار بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين وبداية من 02 جانفي 2018 وعلى مستوى كافة البلديات والملحقات الإدارية توفير تطبيق جديد يسمح بطباعة مستخرج عقد الميلاد الخاص على ورق عادي مع إعطائها أكثر موثوقية عبر عناصر الأمان المدمجة وهو الأمر الذي سيمكن من الاستغناء عن المطبوعات الخاصة لعقد الميلاد الخاص دون أي تغيير في التنظيم المعمول به من خلال اشتراطه في ملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين.(الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية )

**ثالثا–**رخصة السياقة البيومترية الالكترونية: تعتبر رخصة السياقة من بين بطاقات الهوية الوطنية، والتي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقة مختلف المركبات حسب تصنيفها، ولكل مواطن الحق في الحصول عليها بمجرد استيفائه للشروط القانونية المطلوبة، ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة لا بد من تكوين ملف يتكون من وثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية قبل أن يجتاز مسابقة لدى إحدى مدارس تعليم السياقة المعتمدة.(الموقع الرسمي للمواطن )

وعرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيومترية بأنها "ترخيص اداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور.وتعد رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل الكتروني.ويمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية".(المادة الثانية من القانون رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001، 2017)

وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية من خلال إشرافه على افتتاح الملتقى الدولي حول "**تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة السلامة المرورية**" الذي تم عقده بتاريخ 20 نوفمبر 2016 بالجزائر العاصمة قد أكد أن **رخصة السياقة الالكترونية البيومترية**ستكون جاهزة قبل نهاية سنة 2016 وسيبدأ العمل بها خلال الفصل الأول من سنة 2017 مضيفا أن بطاقة الترقيم الالكترونية للسيارات ستكون جاهزة قبل نهاية السنة وسيبدأ العمل بها خلال نفس الفصل.(الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية )

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الوطنية الالكترونية البيومترية والسعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شأنها اختزال الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي تواجه المواطن في سبيل استصداره وتجديده لهذه الوثيقة إلا أن تنفيذ هذا المشروع ووضعه حيز الخدمة لاقى الكثير من العراقيل التي حالت دون السير الجيد للبرنامج المخطط وهو الأمر الذي صرح به مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات "أحمد نايت الحسين" والذي صرح عبر وسائل الاتصال السمعية البصرية أن توزيع رخصة السياقة الالكترونية البيومترية سيتم قبل نهاية سنة 2017 فيما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ خلال السداسي الأول من سنة 2018 وهو الأمر الذي لم يتم تحقيقه إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

هذا وشرعت الوزارة في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات في عملية التسجيل الإلكتروني للحج وذلك عبر كافة بلديات الوطن وقد ساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء عن المواطنين على مستوى شبابيك البلدية.(تاج، 2019)

وشهد تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية وتيرة متسارعة بداية من سنة 2015 حيث تم ضبط العديد من النصوص القانونية واستحداث الكثير من الإجراءات الإدارية ذات الصيغة الالكترونية، كما تم وضع العديد من البرامج الحكومية والوزارية ذات الصلة بتحقيق الأهداف المسطرة في إطار مشروع الجزائر الالكترونية.

حيث عملت الإدارة وفي خطوة إيجابية تقوم على اشراك المواطنين في إثراء مشروع الإدارة الالكترونية المحلية وفتح المجال للتواصل معهم وتسجيل مشاكلهم وانشغالاتهم على استحداث الرقم الأخضر "00-11" والذي عن طريقه بإمكان المواطنين الاتصال بمركز النداء في حال ما تم إجبارهم على تقديم وثائق الحالة المدنية على مستوى الإدارات العمومية، كما يمكنهم من خلال نفس الخط طرح كافة انشغالاتهم الإدارية وعرض مشاكلهم وتقديم أي اقتراح من شأنه لإثراء تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية.

**.خاتمة:**

خلصنا في ختام دراستنا إلى أنه وبرغم الخطوات الهامة التي خطتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية إلا أننا سجلنا العديد من نقاط القصور التي لا زال يعاني منها المواطن في هذا الإطار والتي يمكننا حصرها فيما يلي:

1-وجود فجوة متعلقة بنشر ثقافة استخدام التنظيمات والتطبيقات الالكترونية المتعلقة بنظام الإدارة الالكترونية المحلية وذلك يعود لقصور الوسائل المبذولة في هذا الإطار عن تأدية المهام المسطرة لها من جهة وضعف ثقافة المواطن الالكترونية من جهة أخرى.

2-لا يزال العديد من الموظفين المحليين يواجهون إشكالات في مجال التحكم في نظام الإدارة الالكترونية وذلك لقلة أنظمة وبرامج التكوين المبذولة في هذا المجال.

3-اصطدام برنامج تطبيق الإدارة الالكترونية مع أزمة اقتصادية وطنية كانت السبب الرئيسي في تأخر تطبيق العديد من البرامج التي تحتاج إلى قاعدة مالية اقتصادية هامة في سبيل توفير الوسائل التكنولوجية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وهو الأمر الذي يستلزم وضع خطط استثنائية منهجية لتدارك هذا التأخير ووضع البرامج الوطنية المتعلقة بالتحول الالكتروني حيز التنفيذ.

4-وجود فارق في التجهيز بين البلديات واختلاف في برامج التحول الإلكتروني من منطقة إلى أخرى.

5-العجز عن الحد من مشكلة الأمية الإلكترونية التي يعاني منها الموظفون والمواطنون على حد سواء.

6-لا زال تطبيق مشروع البلدية الالكترونية يشهد تأخرا ونقصا واضحين خاصة وأن الدراسات النظرية أثبتت أن النموذج النهائي للبلدية الالكترونية لا بد أن يقوم على الانتقال الفعلي والكلي من نظام الشباك الورقي إلى نظام الشباك الالكتروني والذي يرتكز على العمل من خلال قاعدة بيانات الكترونية توفرها مختلف الإدارات البلدية عبر كامل التراب الوطني ويتم من منطلقها تسليم كافة الوثائق للمواطنين دون الحاجة إلى تقديم أو إيداع أي وثائق ورقية ولا حتى التنقل إلى مقرات الإدارات البلدية، حيث يكتفي المواطن من خلال الانتقال الفعلي لنظام البلدية الالكترونية بتقديم رقمه الوطني التعريفي الوحيد ليتم من خلاله استخراج كافة الوثائق التي يحتاجها في وثت قياسي وبدقة، وهو الأمر الذي لا يزال بعيدا نوعا ما من الناحية التطبيقية.

7-رغم قائمة الخدمات الإدارية التي أصبحت تقدمها مختلف البلديات في الجزائر إلا أن هذه الخدمات لا زالت جد متواضعة مقارنة بالخدمات التي يطلبها المواطنون والتي تستوجبها البلدية الالكترونية، وهو الأمر الذي يتوجب تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحويل الخدمات الإدارية من تقليدية إلى ورقية بصورة تضمن الانتقال الفعلي الكلي والنهائي لنظام البلدية الالكترونية.

ولذلك ارتأينا وضع مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تدارك بعض مواطن النقص والقصور التي تعاني منها استراتيجية التحول نحو نظام البلدية الإلكترونية للتوفيق بين الفجوة التي خلقتها الإمكانيات مقارنة مع التحديات، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1-وجوب الاطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال تطبيق نظام البلديات الإلكترونية والعمل على الاستفادة منها باتباع إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

2-دعم البرامج والمشاريع الحكومية بنصوص تشريعية وأطر قانونية تتوافق مع جزئيات التحول الإلكتروني خاصة المتعلقة منها بالمعاملات والخدمات الإلكترونية وما يلزم لحمايتها.

3-العمل بصفة دائمة ودورية على تحيين قدرات الموظفين في مجال التعامل الإلكتروني من خلال تنظيم برامج تكوينية ووضع تربصات في مجال الإدارة الإلكترونية وخطوات التحول الرقمي الإلكتروني.

4-نشر ثقافة التحول الالكتروني لدى العام والخاص وعلى كافة المستويات لتأهيل المواطنين للتعامل مع نظام البلدية الإلكترونية دون أي خوف أو اشكال.

## قائمة المصادر والمراجع

أحمد ابراهيم حسن. (2012). أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على الخدمات العامة. رسالة ما جستير، أكاديمية السادات.

أحمد فخري،. (03 جوان, 2016). *"البلديات الالكترونية-تجارب عربية وعالمية (مشاريع الحكومة الالكترونية للبلديات)* . تاريخ الاسترداد 22 04, 2021، من المعهد العربي لانماء المدن: www.araburban.org

*البيانات المفتوحة للبنك الدولي*. (25 أفريل, 2021). تاريخ الاسترداد 25 أفريل, 2021، من /: https://data.albankaldawli.org/

المرسوم رقم 72-143 (8 أوت, 1972) ، *المتضمن تحديد نماذج مطبوعات الحالة المدنية* الجريدة الرسمية (المحرر).. ،*(63)*.

القانون 08-14المؤرخ في 09أوت 2014يعدل ويتمم الأمر رقم 20-70المؤرخ في 19فيفري 1970. (2014,أوت .(*المتعلق بالحالة المدنية* .الجريدة الرسمية.*(49)*

القرار الممضي في 29ديسمبر ,2014) .2014جانفي .(7*يحدد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية* , *الجريدة الرسمية*.*(1)*

المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 204-15المؤرخ في 27جويلية ,2015) .2015جويلية .(29*المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية* 41)*الجريدةالرسمية*41).

المادة الثامنة (08)من القرار المؤرخ في 25ماي ,2011) .2011جوان .(05*يعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر* ,(31)*الجريدة الرسمية*.

المادة الثانية من القانون رقم 05-17المؤرخ في 16فيفري 2017يعدل ويتمم القانون رقم 14-01المؤرخ في 19أوت ,2017) .2001فيفري .(22*المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها* ,(12)*الجريدة الرسمية*.

المادة السادسة من القانون 03-14المؤرخ في 24فيفري 2014، ,2014) .مارس .(23*يتعلق بسندات ووثائق السفر* ,(16)*الجريدة الرسمية*.

المحلية ,و .ا ,2014) .(Éd.) .فيفري .(13تعليمة وزارية رقم 1435مؤرخة في 13فيفري .2014*متعلقة بالشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية* .

المرسوم التنفيذي 10-211. (19 سبتمبر, 2010). *يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية*(54). الجريدة الرسمية.

المرسوم التنفيذي 75-14المؤرخ في 17فيفري ,2014) .2014فيفري .(26*يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية* ,(11)*الجريدة الرسمية*.

المرسوم التنفيذي 315-15المؤرخ في 10ديسمبر ,2015) .2015ديسمبر .(27*المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية* ,(68)*الجريدة الرسمية*.

المرسوم الرئاسي رقم 17-143المؤرخ في 18أفريل ,2017) .2017أفريل .(19*يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها ,(25)الجريدة الرسمية*.

المواد من 02 إلى 04 من المرسوم التنفيذي رقم 10/210. (19 سبتمبر, 2010). *يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد(54)*. جريدة رسمية.

*الموقع الرسمي للمواطن* .(s.d.). Consulté le أوت 15, 2020, sur www.elmouwatin.dz

*الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية* .(s.d.). Consulté le جانفي 10, 2020, sur www.interieur.gov.dz

بلول فهيمة. (2018). عن فعالية الاجراءات المتخذة لاصلاح الخدمة العمومية داخل مرفق البلدية. *مجلة القانون، 7*(1)، جامعة أحمد زبانة ، غيليزان 188.

بهلول سمية. (ديسمبر, 2017). "تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية"، *مجلة المفكر*(16)، 738.

تاج إبراهيم .(2019) .جودة المرفق العام في الجزائر من خلال عصرنة الخدمة العمومية والتنمية،*مجلة القانون العام الجزائري والمقارن* ,(1)*5*, 142.

سمية بهلول. (8، 9 ماي, 2017). "البلدية الالكترونية قفزة نوعية لتطوير وعصرنة خدمات الجماعات المحلية". *مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الادارة الالكترونية والجماعات المحلية في الجزائر*. قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

عبد القادر موفق. (2015). البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية". *مجلة العلوم الانسانية*(40)، 177.

علي حسن باكير،. (2006). المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية. *مجلة آراء حول الخليج*، (23)، 14.

قرار مؤرخ في 26ديسمبر ,2012) .2011جانفي .(14*يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني ,(1)الجريدة الرسمية*.

محمد الصيرفي. (بدون سنة ). *الادارة الالكترونية*. مصر: دار الفكر الجامعي.

محمد سمير. (2009). *الادارة الالكترونية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

*نظام التشغيل الآلي للمدن الذكية التركية* . (01 مارس, 2016). تاريخ الاسترداد 22 أفريل, 2021، من لماذا المدن الذكية: www.sampas.com.tr/ar

هيثم الفلكاوي. (2002). الحكومة الالكتونية. *مجلة الحرس الوطني الكويتي*(19)، 50.